



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي للمسنين

المنامة في 1 أكتوبر 2019

يحتفل العالم باليوم الدولي للمسنين في الأول من أكتوبر من كل عام، وذلك لتسليط الضوء على الإسهامات الكبيرة التي يقدمها كبار السن للمجتمع، حيث يعيش حول العالم أكثر من 700 مليون شخص فوق سن الستين، وبحلول عام 2050 سيكون عددهم بليون نسمة، أي أكثر من 20 في المائة من سكان العالم، ويؤكد الاحتفال بهذا اليوم على مدى الاهتمام الكبير الذي توليه دول العالم بفئة كبار السن، كما أنه يأتي ليؤكد على أهمية رفع قدرات وكفاءة المسنين لضمان مشاركتهم في جميع مجالات الحياة سواء كانت السياسية والمدنية أم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد حددت الأمم المتحدة موضوع "رحلة إلى المساواة بين الفئات العمرية" عنواناً لحملتها لعام 2019، والذي يتماشى مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة المعني بـ "الحد من أوجه عدم المساواة"، ويركز موضوع هذا العام على أهمية ضمان تكافؤ الفرص لكافة فئات المجتمع وبخاصة المسنين من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز، كما أنه يركز على تعزيز الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجميع بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

وبهذه المناسبة تعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن اعتزازها بالمكانة البارزة التي وصلت إليها مملكة البحرين في ظل المشروع الإصلاحى لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه من تقدم وتطور في الارتقاء بالخدمات المقدمة لكبار السن بما يكفل لهم استمرارية مشاركتهم في العطاء والاندماج في أنشطة وبرامج المجتمع، وقد نصت الفقرة (ج) من المادة رقم (5) في دستور مملكة البحرين على أن "تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتيم أو الترملة أو البطالة، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية، وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة"، وصدر القانون رقم (58) لسنة 2009 بشأن حقوق المسنين، والذي تضمن عدداً من الأحكام التي جسدت من ناحية سبق المملكة في مجال العناية التي توليها بكبار السن، وكفلت من ناحية أخرى رعاية المملكة ليس للمسن فحسب وإنما لأسرته أيضاً، وبما يضمن له تلقي أرقى الخدمات الصحية والسكنية والاجتماعية والإدارية اللازمة والتي تعينه على العيش بكرامة، كما صدر القرار الوزاري رقم (9) لسنة 2013 بشأن إنشاء مكتب لخدمات المسنين، والذي يعنى بالخدمات والبرامج الداعمة لرفع جودة حياة كبار السن وتسهيل حصولهم على جميع الخدمات المطلوبة تحت سقف واحد.

وتؤكد المؤسسة الوطنية بأنها تعمل - بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس - على متابعة ورصد مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين والعناية بتعزيز وحماية حقوق المسنين، كما تدعو المؤسسة الوطنية الجميع إلى العمل من أجل ضمان حقوق كبار السن تقديراً وعرفاناً لجهودهم وإنجازاتهم العظيمة في خدمة الوطن وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة 2030.